الثقافة: حسم ملايين الوثائق السرية المفقودة عام ٢٠١٤

□ بغداد/ المدى

اكدت وزارة الثقافة العراقية امس السبت، ان عودة الملايين من الوثائق السرية المفقودة من العراق ستحسم عام ٢٠١٤ بعد انتهاء الاتفاقية التي وقعها معهد هوفر الاميركي(حائز الوثائق) مع مؤسسة غير مسجلة في العراق تدعى (مؤسسة الذاكرة) التي تصرفت بتسليمهم الارشيف دون موافقة الجهات العراقية.

وتعرضت مئات المؤسسات الحكومية بعد الاجتياح الاميركي للعراق في نيسان عام ٢٠٠٣ الى عمليات سلب ونهب منظمة من قبل احزاب وأفراد وجهات دولية طالت ألوف الملفات الخاصة بالنظام العراقي السابق، لكن العراق طالب تلك الدول بعد سنوات بإعادة ما سرق.

ويقول بعض المصادر ان "الولايات المتحدة تمتنع عن اعادة ٣ ملايين وثيقة سرقت من العراق معظمها من القيادة القومية والقطرية لحزب البعث. وهي تعد ارشيفا للحكومة العراقية".

وكانت دار الكتب والوثائق العراقية قد اعلنت عن استعادتها كميات من هذه الوثائق، ولكن الجزء الاكبر منها بقي بيد الولايات المتحدة الاميركية والاحزاب والافراد".

وقال وكيل وزارة الثقافة طاهر الحمود لوكالة كردستان للانباء امس ان "عدد الوثائق المسروقة غير معروف حتى الان، لكنه يقدر بالملايين، وان الجهة الحائزة على الوثائق هي معهد هوفر الاميركي بعد ان وقع عقداً مع احدى المؤسسات وتدعى (مؤسسة الذاكرة العراقية) التي قامت بتسليمه الارشيف بعد عام ٢٠٠٣ بحجة صيانته وتأهيله وارشفته، في حين انها لا تملك الحق بذلك كونها غير مسجلة في العراق.

واضاف الوكيل "حتى لو كانت المؤسسة مسجلة في العراق فهي لا تملك الحق بالتصرف بالارث العراقي كونه ارثا سرياً ولا يجوز التلاعب به" مبيناً ان "الجهات الاميركية تتحجج دوما بأن عودة الارشيف العراقي خاضع لبنود الاتفاقية التي وقعت من قبل الجانبين ولا يمكنها التدخل في حسمه".

واكد الوكيل رفضه لما تداوله المعهد حول شروعه بأرشفة الوثائق وجدولتها رقميا لاجل عرضها للباحثين لاحقا، لان الوثائق سرية وتعود لخفايا تنظيمات البعث والقيادة القومية والقطرية للنظام السابق في العراق.

وحول امكانية ملاحقة الموضوع قضائيا خاصة بعد سنوات من المطالبات غير المجدية قال الحمود ان "اللجوء للقضاء مسألة واردة لان المؤسسة التي اودعت الارشيف للجهات الاميركية ارتكبت مخالفات كبيرة، لكننا لسنا متعجلين لاقامة الدعوى، ولدينا خيارات كثيرة قبلها لاجل استعادة الارشيف.

وكان عضو لجنة الثقافة والإعلام النائب حسن العلوي قد اتهم في وقت سابق الحكومة بأنها سرقت ذاكرتها من خلال السكوت على عمليات نهب الأرشيف العراقي.وقال العلوي في حديث سابق مع المدى "لا نعرف أي بند من بنود الاحتلال أجاز للولايات المتحدة سرقة أرشيف الدولة العراقية"،

وأضاف العلوي "أن الأميركان لا يثق بهم احد، لأنهم غير حريصين على الأرشيف العراقي، غير انه أعطى هذه الثقة إلى الانكليز معللا ذلك بـ"أن أميركا ليس بلدا إنما مجموعة شركات، ويمكن لأي منها أن تشتريها وتبيعها بالأسواق العالمية".

يذكر ان وزارة الثقافة قد طالبت في وقت سابق، الولايات المتحدة باسترجاع الأرشيف العراقي، داعية إياه إلى الابتعاد عن التسويف والمماطلة.

اذ قال حينها وكيل الوزارة طاهر الحمود أن "وزارة الثقافة أجرت خلال الأشهر الماضية سلسلة مخاطبات دبلوماسية مع واشنطن عبر وزارة الخارجية العراقية لاسترجاع الوثائق العراقية بحسب الاتفاق الذي حصل في واشنطن العام الماضي". ودعا الحمود الجانب الأميركي إلى "الابتعاد عن التسويف والمماطلة ووضع الأمور في سياقها الصحيح، وعدم تشتيت الجهد التفاوضي بأمور ثانوية لا تمثل أولوية بالنسبة للعراق".

وأوضح وكيل الثقافة أن "المؤسسات الأرشيفية في العراق بدأت تتعافى وتتكامل من حيث الإمكانات الفنية والتقنية"، مستدلا بهذا الخصوص بدار الكتب والوثائق العراقية التابع لوزارة الثقافة.

وشدد على أن "الأرشيف العراقي يمثل احد الأوجه السيادية للبلاد والتي لابد للولايات المتحدة من احترامها في إطار العلاقات الثنائية".

ووفقا للإحصائيات الرسمية فان نحو ٦٠ ٪ من الوثائق العراقية التي تقدر بعشرات الملايين قد تعرضت للسرقة والتلف أثناء الاجتياح الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣.

وكان وفد عراقي برئاسة وكيل وزارة الثقافة طاهر الحمود زار الولايات المتحدة في أيار ٢٠١٠ وعقد سلسلة مباحثات مع مسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين تلقى خلالها تعهدات من الجانب الأميركي بإعادة الوثائق كافة التي بحوزته إلى العراق بضمنها الأرشيف اليهودي خلال فترة قصيرة.

وأكدت دار الكتب والوثائق الوطنية التابعة للثقافة العراقية، مطلع الشهر الحالي، لجوءها لكافة الوسائل القانونية منها المحاكم الدولية لاسترداد العديد من الوثائق العراقية التي بحوزة الجانب الأميركي ومنها الأرشيف اليهودي.

وقال مدير الدار سعد بشير اسكندر في تصريح سابق، إن "الجانب العراقي مازال يفاوض المسؤولين الأميركيين لاسترداد العديد من الوثاق العراقية ولكنهم يماطلون في إعادتها، ومنها الأرشيف اليهودي". وأكد اسكندر على أن "العراق سيلجأ لاتخاذ الوسائل القانونية كافة لاسترداد الوثائق العراقية وعلى رأسها المحاكم الدولية".

وأوضح أن "الدبلوماسية العراقية ناشطة في موضوع استرداد الأرشيف العراقي والمباحثات مازالت جارية مع الجانب الأميركي".

اثار عراقية.. (ارشيف)

زيباري ما يزال قائدا للأركان.. وتوت: تغييرات واسعة في الجيش

□ بغداد/ المدى

أكد نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع والنائب المستقل اسكندر وتوت تغيير المالكي أغلب القيادات الأمنية، نافياً أن يكون من ضمن القيادات رئيس أركان الجيش بابكر زيباري ، مشيراً الى أنه في إجازة اعتيادية.

وكانت مصادر نقلت عن مكتب رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة عن قيامه بتغيير بعض القيادات الأمنية من ضمنهم رئيس أركان الجيش .

وقال وتوت في تصريحات صحفية امس أن رئيس الوزراء نوري المالكي بصفته القائد العام للقوات المسلحة والمسؤول الأول عن الملف الأمني له صلاحية أن يغير القيادات الأمنية لمنع الخروقات الأمنية.

وأضاف أن تغيير بعض القيادات جاء من أجل بناء مؤسسة عسكرية لحفظ الأمن لأن من غير المعقول أن تبقى الأجهزة الأمنية مخترقة ويكون تأثيرها سلبيا على الشارع العراقي.

ونفى نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع تغيير رئيس أركان الجيش بابكر زيباري ، مؤكداً أنه ما زال في منصبه لكنه يتمتع بإجازة اعتيادية.

وكان مستشار الاقاليم لرئيس الوزراء نوري المالكي عادل برواري قال في تصريح سابق:لا أعتقد ان رئيس الأركان سيعزل من منصبه لأنه جزء من المناصب التي منحت للكرد.

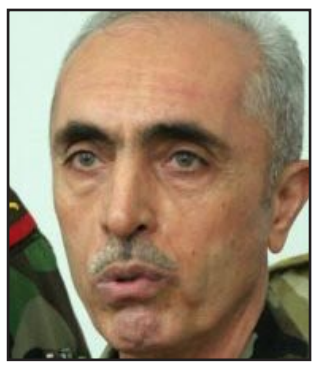
بابكر زيباري

واستبعد برواري أن يقدم المالكي في ظل الظروف التي يمر بها العراق حالياً على عمل يستعدي الكرد.

وأوضح أن المالكي حدّ كثيراً بحجة الوضع الأمني من صلاحيات رئيس الأركان الذي يترأس القيادة المشتركة للقوات الجوية والبرية والبحرية.

وأشار القيادي في ائتلاف الكتل الكردستانية إلى أن هذا المنصب من نصيب الأكراد ومن حصة الحزب الديمقراطي الكردستاني ومرشحه للمنصب هو بابكر زيباري، ولا يستطيع المالكي بأي شكل من الأشكال أن يعزله من منصبه دون أخذ رأي زعيم الحزب مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان.

وكانت لجنة الامن والدفاع النيابية،اعلنت الاربعاء الماضي، بان الترقيات العسكرية الاخيرة التي قام بها القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي "عشوائية " ولا تنفع السلك العسكري في البلاد .

وكان القائد العام للقوات المسلحة قد امر بترقية اكثر من ٤٠ ضابطاً كبيرا في الجيش العراقي من بينهم المتحدث باسم عمليات بغداد قاسم عطا ليصبح فريقا بعد ان كان لواء .

وقال عضو اللجنة حامد المطلك لوكالة كردستان للأنباء حينها" ليس صحيحا ان يرقي القائد العام للقوات المسلحة كل هذه الترقيات بمناسبة عيد الجيش من الوية الى فرقاء في الجيش العسكري ".

وأشار بالقول " مثل هذه التصرفات تضعف هيبة المنظومة العسكرية وتزيد الشكوك بمنح الترقيات العسكرية لضباط لم يقوموا باي بطولات عسكرية ".

وخلص بالقول " لابد من متابعة اليات منح الرتب وطرد جميع الذين تم منحهم رتبا عسكريا من القوات الامريكية من السلك العسكري ومعالجة دمج المليشيات في المنظومة العسكرية معالجة مهنية ".

واحتفى العراق الجمعة الماضية بعيد الجيش بمناسبة مرور الذكرى الـ٩١ على تأسيسه .

وتأسس الجيش العراقي في ٦ كانون الثاني من عام ١٩٢١ من القرن الماضي.

وشهد العراق في الاسبوعين الماضيين اخفاقات امنية ادت إلى مقتل واصابة اكثر من ٥٠٠ شخص استهدفت اغلبها مواطنين عزلا .

العراقية: المالكي وائتلافه يدفعوننا لخيار الأقاليم

إصدار أوامر قبض بحق ٥ من أعضاء القائمة في مجلس ديالى

□ بغداد/ المدى

شدد عضو كتلة الحوار المنضوية في القائمة العراقية حمزة الكرطاني على ان رئيس الوزراء نوري المالكي وأعضاء ائتلافه يدفعان العراقية باتجاه الاعلان عن تشكيل الاقاليم، معتبرا سير الأمور إلى هذا المنحى "جزءا من المخطط الامريكي".

وأبدى الكرطاني خلال حديثه لوكالة الفرات نيوز، استغرابه مما أسماه بـ "التوقيت الذي اختاره المالكي لاقصاء شركائه السياسيين بعد عودته من واشنطن"، متسائلا "هل هي دعوة للقائمة العراقية الى تقسيم العراق من قبل رئيس الوزراء؟".

وقال ان"مواقف العراقية ثابتة ووطنية"، مؤكدا ان "العراقية لم تطالب بشيء خارج الدستور وخارج اتفاقية اربيل".

وأضاف أن الذي يطالب بتعيين وزراء امنيين والاستقرار في العراق والمشاركة في القرار الوطني العراقي بالاضافة الى احترام قيادات العراقية ورموزها وجمهورها والكف عن الاعتقالات العشوائية واطلاق سراح المعتقلين والنهوض بالعراق وبناء دولة مؤسسات والحكم بالعدل والانصاف هل هي دعوة الى تقسيم العراق؟!.

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون جواد البزوني قد اكد في وقت سابق ان بعض مطالب القائمة العراقية لا يمكن تحقيقه الا بتقسيم العراق ورئاستهم لحكومة دولة العراق الغربية".

واشار الكرطاني الى ان "هذه التصريحات الاستفزازية والمواقف المهينة من قبل رئيس الوزراء واعضاء دولة القانون هو استهداف سياسي القصد منه الاساءة الى رموز القائمة العراقية والى مشروعها"، لافتا الى ان "الصورة بدأت تتضح امام المواطن العراقي ان كل هذه المحاولات هي لغرض التفرد بالسلطة، بالاضافة الى اقصاء جميع السياسيين الاخرين".

وشدد الكرطاني على ضرورة ان يفهم اعضاء دولة القانون ان هذا تسويف اعلامي مرفوض من قبلهم وعليهم ان يفهموا ان القائمة العراقية صاحبة مشروع واحد وتريد تحقيق كل ما هو مشرف للعراق".

وطالب الكرطاني رئيس الوزراء نوري المالكي إلى "العمل بمهنية والكف عن تفتيت الجهود والمواقف الوطنية"، لافتا الى ان الولاء للحزب والطائفة اصبح الان اكبر من الانتماء الى الوطن.

وتشهد العملية السياسية تأزما على خلفية تعليق العراقية مشاركتها في اجتماعات النواب والوزراء وصدور مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وطلب رئيس الوزراء نوري المالكي سحب الثقة عن نائبه صالح المطلك بالاضافة الى تردي الوضع الامني.

الى ذلك، كشف مصدر مسؤول في ديالى، امس الأول الجمعة، عن عدم تواجد اعضاء القائمة العراقية في مجلس المحافظة داخل مركز المحافظة ، مشيرا الى انهم يجتمعون حاليا في قضاء خانقين فيما يسكن عدد منهم في اقليم كردستان منذ التصويت على قرار اعلان محافظة ديالى اقليما مستقلا خشية صدور مذكرات اعتقال بحقهم.

وقال جميل ابراهيم عضو مجلس محافظة ديالى عن التحالف الكردستاني لوكالة كردستان للأنباء ان "عددا من اعضاء مجلس محافظة ديالى لا يتواجدون حاليا في مركزها منذ طرح التصويت على قرار اعلان المحافظة اقليما مستقلا"، مضيفا بالقول ان "عددا منهم يسكن حاليا قضاء خانقين فيما يسكن عدد اخر قضاء كلار ومحافظتي السلمانية واربيل".

واشار ابراهيم الى ان "سبب لجوء عدد من أعضاء مجلس محافظة ديالى الى السكن في اماكن اخرى يعود الى عدم استتباب الامن بشكل كامل في المحافظة، وغياب توفير الحماية الخاصة لهم من قبل الاجهزة الامنية" ، مبينا ان "اعضاء القائمة العراقية لديهم مخاوف من اصدار مذكرات اعتقال بحقهم".

واكد ابراهيم ان " خمسة اعضاء من مجلس محافظة ديالى عن القائمة العراقية على الاقل صدرت بحقهم اوامر اعتقال، خاصة اولئك الذين صدرت مذكرات اعتقال بحقهم قبل ان يصبحوا اعضاء في المجلس".

وتتولى في الوقت الحالي قوات الجيش العراقي والشرطة حماية مبنى مجلس محافظة ديالى وذلك عقب اعمال العنف التي شهدتها محافظة ديالى التي تضمنت سيطرة متظاهرين مؤيدين لائتلاف دولة القانون على مبنى المحافظة اثر الاعلان عن قرار اعلان المحافظة اقليما مستقلا.

ولاقت دعوة تشكيل إقليم في ديالى، التي صوت عليها مجلس المحافظة في الـ ١٢ من كانون الاول ديسمبر الماضي، ردود فعل متباينة تراوحت بين تظاهرات منددة وأعمال عنف اجتاحت عدداً من مدن المحافظة، وفيما يعتبره المؤيدون ردة فعل لسياسة الحكومة في بغداد وفشلها في التسريع بإقامة مشروعات خدمية يرى المعارضون انه يقع في إطار طائفي.

مفاوض حكومي: ماضون للأغلبية.. وتحالفات جديدة في الأفق

□ بغداد/ المدى

توقع مفاوض حكومي أن تشهد العملية السياسية تحالفات جديدة بعد المؤتمر الوطني لأن الواقع السياسي سوف يفرض على الكتل السياسية تشكيل حكومة أغلبية.

وقال قتيبة الجبوري النائب عن الكتلة البيضاء ومفاوض الحكومة بشأن اقليم صلاح الدين: إن الواقع السياسي سوف يفرض على الكتل السياسية تشكيل حكومة أغلبية بسبب تمسك القائمة العراقية بمطالبها وتريد أن تتحقق أهدافها وكذلك تمسك دولة القانون بمواقفها السياسية.

وأضاف: إن القائمة العراقية مشاركة في الحكومة وتقوم بانتقادها ولا يجوز ذلك، مطالبا القائمة العراقية بالانسحاب من الحكومة إن لم تقتنع بأداء الحكومة وأن تبقى كتلة معارضة داخل البرلمان .

وأشار النائب عن الكتلة البيضاء الى أن فشل المؤتمر الوطني سيؤدي الى تشكيل حكومة أغلبية تبنى على أساس تحالفات جديدة، مبيناً أن كتلته تدعم الحكومة ، وأن الحكومة الحالية تمتلك الأغلبية داخل مجلس النواب وتستطيع تشكيل حكومة الأغلبية.

مجلس النواب

ويمر العراق بأزمة سياسية كبيرة هي الأولى بعد الانسحاب الأميركي ونجمت عن إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي على خلفية اتهامه بدعم الإرهاب وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه القيادي في القائمة العراقية أيضاً صالح المطلك، بعد وصف الأخير للمالكي بأنه ديكتاتور لا يبني، الأمر الذي دفع القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديمها طلباً إلى البرلمان بحجب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي.

قتيبة الجبوري

من جانبه، شكك القيادي في كتلة المواطن النائب عن التحالف الوطني عزيز العكيلي، بعقد المؤتمر الوطني لحل الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد.

وقال العكيلي في تصريحات صحفية امس إن المؤتمر الوطني ولد ميتاً بسبب عدم حضور القيادات الرئيسية فيه، ومنها رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس القائمة العراقية إياد علاوي، والخلاف على مكان عقد المؤتمر، موضحاً: إن هذه الاختلافات بشأن المؤتمر الوطني تدل على عدم عقده وانعدام الثقة بين الإطراف السياسية.

واقترح النائب عن الوطني، عقد اجتماع يضم الرئاسات الثلاث (الجمهورية، النواب، الوزراء) وحضور عدد من الشخصيات القليلة، كبرازاني وإياد علاوي والسيدين عمار الحكيم ومقتدى الصدر، مضيفاً: إن هذا الاجتماع يناقش البنود ما تم الاتفاق عليه والذي لم ينفذ ووضع آليات لتنفيذها.

وفي سياق متصل، اعرب النائب عن ائتلاف العراقية محمد إقبال عن استغرابه من طريقة تعاطي بعض الكتل السياسية مع الأزمة الراهنة لأنها توحي بوجود رغبة لاستمرارها، حسب تعبيره.

وقال إقبال في بيان تلقت (المدى) نسخة منه امس: إن استمرار بعض الكتل السياسية على هذا المنوال يشل جوانب الحياة المختلفة، ويعد ورقة ضغط لتحقيق بعض المكاسب.

وأوضح: إن العراقية لن تكون سبباً في ذلك وهي ستساند كل طرح تلمس منه رغبة جدية في إنهاء حالة التأزم والشد والجذب التي تنعكس سلباً على واقع العراقيين.

وأضاف : لقد أيدنا فكرة المؤتمر الوطني لجمع الكتل السياسية كافة، شرط توفر النية الصادقة لتنفيذ مطالب الكتلة أو تقديم ضمانات لحوار وطني حقيقي يمتاز بالصراحة والجدية في حل المشاكل العالقة.

وقال: إننا لم نصل بعد إلى طريق اللاعودة وإن حل الأزمة ممكن ولكن بتوافر الشروط التي ذكرناها.